الدرس رقم 06

مجتمع الاستيطان البيزنطي بالمقاطعة الإفريقية

6–7م/الأول الهجري

(مجتمع المدن)

مقدمة: و نلفت نظر الطالب فيها إلى :

أن قوانين التملك واستغلال الضياع التي بني على أساسها مجتمع الاستيطان البيزنطي بالمقاطعة الإفريقية و التي كان غايتها تثبيت نظام التراتب الاجتماعي بحيث يخدم كلا من مصالح الإمبراطورية البيزنطية بالقسطنطينية والكنيسة الكاثوليكية وكبار الملاك بالمقاطعة الإفريقية ويستثني أهل الأرض من قبائل المور– البربر– وقد تجلى ذلك في ثنيها بالقوة العسكرية خلال النصف الأول من القرن السادس الميلادي عن استغلال الأرض أوالصعود إلى الهضاب والسهول وتوطين المدن **انظر** (**proccope: Guerre contre les vondales**) .

1– مراحل العمل بنظام التشريع البيزنطي في التملك واستغلال الضياع :

شرع بطارقة المقاطعة الإفريقية البيزنطية في تطبيق تشريعات تنظيم التملك واستغلال الضياع في المقاطعة الإفريقية البيزنطية بأمر من الإمبراطور جيستنيان (527–565م) وذلك سنة 534م أي بعد سنة من العمل العسكري تخلله طرد الاحتلال الوندالي (429م–533م) ,وفي سنة 535م جددت هذه التشريعات واتخذت اسم قانون المتجددات ثم اتبع ذلك سنة 552م بقوانين معدلة ،وبعد وفاة

جيستنيان سنة 565م أعيد في سنة 570 م مراجعة قوانين توزيع الأراضي من جديد, ووفق هذه المراحل القانونية عمل بطارقة المقاطعة الإفريقية البيزنطية على تنظيم استغلال الضياع والأملاك وترتيب المجتمع.

2–مظاهر التشريع البيزنطي في التملك واستغلال الضياع بولايات المقاطعة الافريقية البيزنطية(534–643م) :

كانت غاية بطارقة المقاطعة الإفريقية البيزنطية من تطبيق قوانين التملك واستغلال الضياع من حكم البطريق سولومون 534–536م ألى حكم البطريق غينياديوس 578–591م ، العمل على استنساخ وضعيات اجتماعية وفردية وطبقية تعيد تنظيم المجتمع الإفريقي إلى ما كان عليه خلال الاحتلال الروماني كقاعدة سياسية وأمنية واقتصادية وعسكرية تفرض قوة الاستيطان وبالتالي الهيمنة ، غير أن ذلك لم يحدث لأن هؤلاء البطارقة ، ومنذ أواخر القرن السادس الميلادي لم يتمكنوا من تحقيق وضعية المجتمع الاستيطان البيزنطي المتناسق والقوي من حيث الارتباط السياسي والقانوني بالإمبراطورية والوفاء بالتزاماتهم من اجل قوتها العسكرية ومصالحها الاقتصادية ويعزى ذلك ألى جملة من الأسباب والظروف منها ماهو متعلق بسياسة الإمبراطور جيسنيان الخفية من وراء تشريعاته في التملك واستغلال الضياع وهي التي أتى المؤرخ البيزنطي **بروكوب** على الكشف عنها في كتابه **التاريخ السري** ومنها ما يخص أوضاع الإمبراطورية البيزنطية بالقسطنطينية خلال القرن السادس الميلادي جراء خروج السلاف إلى بحر إيجه ومتاعب القوط الشرقيين بإيطاليا ,أضف إلى ذلك جملة التحولات الجيوسياسية والعسكرية التي طرأت على العالم القديم وعالم البحر الرومي –المتوسط– من خلال توغل الفرس في آسيا العربية خلال العقد الثاني والثالث من القرن السابع الميلادي ووصولهم إلى القسطنطينية ،ثمّ أتبع ذلك بصعود

الإسلام إلى عالم البحر المتوسط بعد فتح العرب للمستعمرات البيزنطية في بلاد الشام ومصر وما أحدثه من تداعيات على سائر العلاقات مع المقاطعة البيزنطية في إفريقيا وهي جملة الظروف التي فصلها Jean Claude cheyne في كتابه Histoire de de Byzance نروم تتبع آثارها على بنية مجتمع الاستيطان البيزنطي في إفريقيا إلى تمام معاينة العرب الفاتحين لهذا المجتمع وإدماجه في تشريعاتهم الجديدة خلال القرن السابع الميلادي /الأول الهجري .

3-بنية المجتمع الاستيطاني في المقاطعة الإفريقية البيزنطية :

و ينقسم إلى مجتمع المدن و مجتمع الأرياف و القرى و إذا كان الأول قد تميز بتنوع طبقاته خلال النصف الأول من القرن السادس الميلادي فإن الثاني من خلال مظهر كبار الملاك المزارعين قد امتص في النصف الثاني من القرن السادس بنية مجتمع المدن ، و صار الانزلاق الديموغرافي نحو الأرياف و القرى **مما تطلب البحث في ظروف و أسباب هذه التحولات الإجتماعية و إلى أي مدى طبعت مظاهر الحياة الإقتصادية و العسكرية في النصف الأول من القرن السادس و شملت بمظاهرها القرن السابع الميلادي / الأول الهجري ؟**

أ- مجتمع المدن من التنوع الطبقي إلى صورة المدينة الحامية (6-7م/الأول الهجري):

تُظهر عملية تنظيم وترتيب الساكنة الاستيطانية بولايات المقاطعة الإفريقية يكل من البلاد الطرابلسية والمزاق والبروقنصلية(الإقليم القرطاجي)ونوميديا وموريطانيا القيصرية ،أن هذا التراتب الذي شرع في تنظيمه منذ534 إلى 570م قد تزامن ذلك مع نمو في حركة التعمير شملت الكنائس و القلاع و الحصون و من أبرزها تلك التي شيدها الإمبراطور جيستنان و حاكمه على المقاطعة الإفريقية القائد سولومون ، و يخص ذلك حصون إقليم المزاق (حصن كولوليس kouloulis و حصن حيدرة Ammaedara ، و حصن مامسن

(Memma) انظر (**proccope**: **Guerre contre les vondales**)

،ناهيك على قيام البيزنطيين بربط المناطق الشمالية للإقليم القرطاجي بطريق من القلاع و الحصون مثل: قصور الخريب و خنقة العيش و قصر الغول ، و في ظل هذا التنظيم القانوني و التحصين العسكري أعيد تنظيم الطبقات الاجتماعية الاستيطانية في المدن و التي صارت تتألف من : الطبقة الأرستقراطية وطبقة الأفارقة والطبقة الوسطى.

–الطبقة الأرستقراطية: تتصدر رأس الهرم الاستيطاني وأغلب حكامها من أصول شرقية كانوا يتحكمون في زمام إدارة الولايات وتسيير المجالس المحلية والإقليمية ، و هي الطبقة التي ارتبط ذكرها في مصادر الفتوح بحركة الانقلاب التي قادت حاكم افريقية جرجير الثاني إلى الاستقلال عن القسطنطينية في أوائل القرن السابع الميلادي/الأول الهجري.

–طبقة الأفارقة: و هم من ذوي الأصول البربرية ، وقد تم رومنتهم و تمسيحهم منذ عهد الإحتلال الروماني و قد كانوا قبل النصف الأول من القرن السادس الميلادي حسب مصادر الفتوح "**خدما للروم على صلح يؤدونهم إلى من غلب على بلادهم** "(**ابن عبد الحكم :فتوح البلدان**) ، إلا أنهم استفادوا خلال حكم الامبراطور جيستنيان من قوانينه المنظمة للأملاك و الضياع و ذلك نظير الجهود التي قدموها للإمبراطورية أثناء طرد الوندال سنة 533م وتتمثل هذه الامتيازات في تسيير الإدارة المحلية والضياع الشاغرة والإشراف على الضرائب وتشييد الدفاعات البيزنطية (الحصون والقلاع) ، و في القرن الأول الهجري /السابع الميلادي ، و أثناء الفتح الإسلامي ظهرت متشبثة بالبقاء في بلاد البربر في ظرف كان فيه روم القسطنطينية و فرنجة صقلية و اسبانيا يغادرون في أعقاب خسارتهم الحرب أمام العرب الفاتحين و من أهم مراكز استقرارهم في القرن الأول الهجري /السابع ميلادي نذكر منها مدن البلاد

الطرابلسية في الشرق (لبدة ،صبراته ، طرابلس)،و قابس إلى الغرب ،بالإضافة إلى تواجدهم بكثرة في ولايات المزاق بإفريقية و الزاب بنوميديا .

–الطبقة الوسطى: و هي الطبقة التي كانت موجودة بالمدن و الأرياف على حد سواء و تتألف من رجال الدين والتجار والصناع والموظفين، وهم الذين كان لهم الدور الفاعل خلال النصف الأول من القرن السادس الميلادي في تنمية الصناعات الحرفية والانجازات العمرانية بالمدن وفي تسيير للضرائب والأبرشيات بالمدن الصغرى والريف.

غير أن هذا التراتب الاجتماعي بالمدن بدأ يعرف صعوبات معاشية و اقتصادية نتيجة تناقص مواردها المالية،وذلك منذ أن قام الإمبراطور جيستنيان باستغلال التنظيمات القانونية للأملاك القانونية والضياع لصالح إمبراطوريته وجيشه ،حيث استولى حسب شهادة **بروكوب** على الأملاك في المدن الإفريقية وألحقها بخزينة الإمبراطورية وحول من مداخلها إلى إحتياجات الجيش(**انظر كتابه التاريخ السري)** فكان ذلك أحد أبرز الأسباب التي جعت الطبقات الاجتماعية بالمدينة تتطلع إلى فضاءات أخرى تكون الظروف المالية والمعيشية فيها مناسبة .

ولما صدر قانون 570م والمتضمن إعادة مراجعة تنظيم الضياع وتوزيع الأراضي بالأرياف والقرى أخذت الطبقات الاجتماعية بالمدن أي (الارستقراطية ،و الأفارقة ،و رجال الدين ،و الموظفين) يتطلعون إلى اكتساب الضياع بالقرى والأرياف وبالتالي الالتحاق بطبقة كبار الملاك المزارعين ،مما أدى إلى نتائج كارثية على المدن بدأت ملامحها بالظهور منذ أواخر القرن السادس الميلادي واستمرت كذلك خلال القرن السابع الميلادي/ الأول الهجري ، و خلالها انتهى الوضع بالمدن وساكنتها واقتصادها إلى

صورة المدينة الحامية، و هي الظاهرة العمرانية و العسكرية التي أطلق عليها **عبد الرحمن بن خلدون "ملك الأمصار المرهوبة الحامية"(العبر ،ج6).**

فهل أن مجرد تحول ساكنة المدينة من نمط المعاش الحضري إلى المعاش الريفي كفيلٌ بتبدل الطابع الحضري للمدينة أو أن التغيرات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي حصلت في عالم البحر المتوسط منذ أوائل القرن السابع الميلادي/الأول الهجري،كانت أيضا المساهم الأكبر في هذا التحول؟

ب– ظروف التحول إلى المدينة الحامية :

على الرغم من أن مظاهر التحول مرتبطة بتداعيات القوانين المنظمة للأملاك والضياع إلا أن ظروفا أخرى كانت أيضا مساهمة في تجريد المدن بالمقاطعة الإفريقية من خصائصها السكانية والاقتصادية والتعجيل بها إلى طابع الحامية العسكرية ، فقد تراجع وضع التعمير في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي في كامل أنحاء الإمبراطورية البيزنطية بآسيا و فلسطين و سوريا و ايطاليا و صار بناء العمارة يعتمد على بقايا المدن القديمة المهجورة كالمسارح و المعابد و الحمامات، مما انعكس على تقلص محيطات المدن التي صارت أسوارها لا تعطي الحماية الكافية ، ومن هنا دخلت مدن المقاطعة الإفريقية كذلك في النصف الثاني من القرن السادس مرحلة من التحصين الرديء في العمارة وامتد إلى القرن السابع الميلادي / الأول الهجري و قد تزامن ذلك مع حالة الإنقطاع في العلاقات التجارية مع الشرق و بعد أن كان لمدن الولاية البروقنصلية (الإقليم القرطاجي) علاقات تجارية نشيطة ومميزة في النصف الأول من القرن السادس الميلادي مع كل من القسطنطينية ومصر وفلسطين وسوريا وصقلية و بيبيتكا –

إسبانيا– ،فإنها و منذ أواخر القرن السادس الميلادي أخذت في التبدل ثم الانقطاع في القرن السابع الميلادي/الأول الهجري ويعزى ذلك إلى ظرفين تارخيين :

ويتعلق **الظرف الأول** بخروج مصر من حلقة التبادل التجاري البيزنطي المتوسطي بعد أن كانت حلقة وصل مهمة تربط بين تجارة مدن المشرق البيزنطي بمدن المقاطعة الإفريقية وقد حدث ذلك بعد أن تعرضت لغزو الفاتحين العرب بقيادة عمرو بن العاص في سنة 20هـ /618م ولذلك كان من تداعياتها الأولى أن توقفت صادرات القمح من مصر إلى مدن الإمبراطورية البيزنطية .

أما **الظرف الثاني** فيخص تراجع الصلات التجارية بين عاصمة الولاية البروقنصلية الإفريقية قرطاجة مع ولايات المشرق البيزنطي و أهمها سوريا وفلسطين ومصر و ذلك منذ أواخر القرن السادس الميلادي ،فبعد أن كانت قرطاجة مدينة تضم الحرفين وقطبا تجاريا يوزع منه أواني الخزف المنزلي إلى القسطنطينية وآسيا الصغرى وجنوب اليونان ويصنع بها القوارير الكبيرة الخاصة بنقل القمح أو الزيت أو الخمر على البواخر جعل منها كذلك مركزا لتجميع هذه القوارير الآتية من سوريا وفلسطين (Claude cheyne Histoire de Byzance)، فإنها عرفت التراجع في مطلع القرن الأول الهجري /القرن السابع الميلادي حيث ساد الانقطاع في العلاقات التجارية مع الشرق البيزنطي ،خاصة بعد أن قام البطريق جرجير الثاني حاكم المقاطعة الإفريقية بخلع الإمبراطور هيرقل (608 –640م)وأظهر الاستقلال عن القسطنطينية "**بضرب الدنانير على وجهه**" (**البلاذري فتوح البلدان**) ونقل عاصمة المقاطعة إلى مدينة سبيطلة ولاية المزاق واتخذها قاعدة لملكه،(انظر **ابن عبد الحكم :فتوح مصر وإفريقية؛المالكي :رياض النفوس ج1**) أي أنه حول عاصمة المقاطعة الافريقية من مدينة قرطاجة ذات الطابع الإداري والتجاري و البعد الحضاري الموغل في التاريخ إلى مدينة سبيطلة المحصنة في وسط

الاقتصاد الريفي بولاية المزاق، حيث الغالب على العمران الأرياف والقرى والتي كان يهيمن فيها طبقة الملاك المزارعين من الروم و الفرنجة والأفارقةعلى مظاهر الحياة .

ولا شك أن ذلك قد أضعف الشرائح الاجتماعية في الطبقة الوسطى أي الموظفين والتجار بمدينة قرطاجة و مما أدى إلى تناقص عدد ساكنتها في القرن الأول الهجري /السابع الميلادي وحسبنا من القرائن أن حسان بن نعمان لما اقتحمها سنة 73هـ/692م "**لم يصب فيها إلا قليلا من ضعافهم** "على حد وصف (**ابن عبد الحكم: فتوح إفريقية والأندلس**)،و ذلك بعد أن فرت منها حامية الروم ، "**فكان ذلك حدثا جوهريا ، لأنه يرمز و يُحين تحول افريقية نحو مصير شرقي إسلامي جديد و انهيار الحضارة الرومانية المسيحية الذي ازدهر قديما على ضفافها** " (**هشام جعيط :تأسيس الغرب الإسلامي**)،و إلى جانب قرطاجة سادة الإنحطاط أيضا في مراكز عسكرية أخرى مثل سبيطلة و تبسة و مع تقلص عدد الساكنة بالمدن تقلص كذلك حجم البضائع والاستهلاك وصارت المدن مكتفية بمحاصيل الضواحي (Claude cheyne Histoire de Byzance) التي كان ساكنة بربر الضواحي(**ابن خلدون :العبر ج6**) من المزارعين في المقاطعة الإفريقية يوفرونها للمدن الحامية ،ولم يكن ذلك وحسب بل أن هذه المدن اتخذت ملامح المظاهر الحضرية والريفية في آن واحد،وهي المظاهر التي رصدتها لنا مصادر الفتوح من خلال الوقائع العسكرية في القرن الأول الهجري /السابع الميلادي بمدن البلاد الطرابلسية ،وبلاد المزاق ونوميديا ،ومن ذلك أن مدينة صبراتة في البلاد الطرابلسية كانت تفتح كل صباح أبوابها لتسريح الماشية (**ابن عبد الحكم: فتوح مصر وإفريقية**) وغيرها من مظاهر إصابة العرب الفاتحين للمواشي في أثناء حصاراتهم للمدن (**انظر البلاذري : فتوح البلدان** ،ج1)

الدرس رقم 7

مجتمع الاستيطان البيزنطي بالمقاطعة الإفريقية

6–7م/الأول الهجري

(مجتمع الأرياف و القرى)

(إعادة التشكل)

1- مجتمع الأرياف والقرى (إعادة التشكل والاستئناف):

إعادة التشكل

شهدت أرياف وقرى المقاطعة الإفريقية عقب طرد الوندال سنة 533م حالة من الفوضى كان من مظاهرها شغور الكثير من الضياع التي غادرها أصحابها ، وبالتالي انفراط نسيجها الفلاحي المتكون من كبار الملاك والعبيد والخدم والمسيرين ،لذلك سارع الإمبراطور جيستنيان سنة 534م إلى الشروع في تطبيق قوانين إعادة تنظيم واستغلال الضياع ، فأصدر قانون يمنع المزارعين من مغادرة الأراضي التي ولدوا فيها ثم أتبع هذا الترتيب بقانون المتجددات سنة 535م الذي يسمح للملاك الرومان القدمان والأفارقة بحق المطالبة بضياعهم وممتلكاتهم في أجل مدته خمس سنوات، وذلك بعد مرور قرابة المئة سنة على رحيلهم منها ،مما يعني أنه أثار مشكلة يقدر عمرها بثلاث أجيال (**عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب**)، وهذا ما أعطى الفرصة لقيام طبقة من كبار الملاك المزارعين –الإقطاعيين– خاصة وأنه أتبع هذه الاجراءات بإعمار الأرياف والقرى والحصون والقلاع كما أسلفنا ،مما أدى إلى نمو تركيبة كبار

الملاك المزارعين بسرعة الأمر الذي جعله يصدر القانون المعدل سنة 552م من أجل الحد من التهافت على الأرياف والقرى بحيث منع هذا القانون المستوطنين الذين غادروا ضياعهم زمن الاحتلال الوندال 429-533م وسكنوا مجتمع الأحرار من العودة إلى ضياعهم ، بينما فسح لكل من انتقل من ملكية إلى أخرى داخل المقاطعة الإفريقية فأن يعود إلى ضيعته.

غير أن هذه الإجراءات التي اتخذها الإمبراطور جيستنيان لم تحد من تنامي ظاهرة كبار الملاك المزارعين والتي اتخذت بعد وفاة جيستنيان565م وإلى ما بعد570م صفة الاستيطان الإقطاعي في لون الملامح العسكرية والحقوق الإدارية والسياسية ،حيث شهدت هذه المرحلة من إعادة التملك سعي أفراد الجيش البيزنطي والطبقة الأرستقراطية وطبقة الأفارقة ورجال الدين إلى الالتحاق بتركيبة كبار الملاك المزارعين، فبعد أن كان الجيش البيزنطي في المقاطعة الإفريقية خلال عهد الحاكم سولومون 534-536م يطالب بالحصول على قطعة من الأرض وقام من أجل ذلك بحركة تمرد بقيادة ستوتزاس stotzas،فإننا نلاحظ أنّه بعد 570م قد أخذ في الحصول على الضياع والإلتحاق بتركيبة كبار الملاك المزارعين الإقطاعيين.

وعلى خطى الجيش كان الأفارقة الّذين تمكنوا من الحصول على الثروة من كسب الأعمال التي كانوا يزاولونها في الإدارة والضرائب والإشراف على مشاريع انجاز الحصون في الفترة بين 534و 570م ، قد توصل بهم ذلك في أواخر القرن السادس الميلادي إلى القدرة على امتلاك الضياع بالقرى والأرياف ، وكما التحقت الطبقة الأرستقراطية بالأرياف والقرى ولكن ليس للاستيطان والاستقرار وإنّما من أجل امتلاك الضياع لتقوية مركزها المادي ونفوذها حيث كانت تقيم بالمدن ، وقد يكون ذلك من دواعي منافستها لكبار الملاك المزارعين الّذين إلى جانب امتلاكهم للضياع بالأرياف والقرى كانوا أيضا

يمتلكون العقارات بالمدن وصاروا في أواخر القرن السادس الميلادي يهيمنون على مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية بإفريقية انطلاقا من مركز ثقلهم بالأرياف والقرى ،ويكفينا من الأدلة على قوة نفوذهم في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الميلادي/الأول الهجري أنهم استفادوا من وضعية العجز المالي الّذي آلت إليه الطبقة الوسطى بسبب السياسة الضريبية المفروضة ، وقاموا بشراء أملاكها، أضف إلى ذلك دعمهم لحركة الانفصال التي قادها حاكم المقاطعة الإفريقية جرجير الثاني على الإمبراطور البيزنطي هيرقل بالقسطنطينية والذي أدى إلى إضعاف ارتباط المقاطعة الإفريقية بالقسطنطينية لذلك اعتبر **الطاهر المنصوري** أن الاحتلال البيزنطي لم ينته في إفريقيا بسبب الفتوحات الإسلامية وإنّما من طرف ما يمكن تسميتهم ببيزنطيي إفريقيا(**انظر دراسته : ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي)**

ولم تكن طبقة كبار الملاك المزارعين الوحيدة المستفيدة من الأوضاع المزرية التي آلت إليها الطبقات الأخرى وإنما كذلك الكنيسة التي كانت إلى جانب استفادتها من توزيع الأراضي بعد نهاية الاحتلال الوندالي 533م كذلك أصبحت الملجأ لأفراد الطبقة الوسطى الذين فقدوا أملاكهم وانخرطوا في حياة الكنيسة والأديرة مادامت هذه الأخيرة تعفيهم من الالتزامات، ومما زاد أيضا في نفوذ رجال الدين أنهم استغلوا عزوف الموظفين الكبار من الطبقة الأرستقراطية على مزاولة الوظائف في الإدارة والمجالس المحلية و تقدموا للحصول على هذه المناصب خاصة وأن القساوسة كانوا يمتلكون مؤهلات اللغة والتحكم في طرق التسيير الإداري .

الدرس رقم 08

مجتمع الاستيطان البيزنطي بالمقاطعة الإفريقية

6–7م/الأول الهجري

(مجتمع القرى و الأرياف)

الإستئناف

1–استئناف مجتمع القرى والأرياف في القرنين السابع والثامن الميلاديين/الأول والثاني الهجريين:

تعكس مصادر الفتوح والأخبار والطبقات المالكية مظاهر استئناف حضور مجتمع الاستيطان البيزنطي في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الميلاديين /الأول والثاني الهجريين ،ضمن البنية الاجتماعية التي جسدتها تشريعات الفتح و الدولة الضريبة في عهد الولاة والدول المستقلة ، **ومن أبرز ما يشد انتباهك** أن العرب الفاتحين قد حافظوا على التأطير الاجتماعي القديم الذي كان عليه مجتمع الاستيطان وذلك بإقرارهم للروم والفرنجة والأفارقة في المدن والأراضي التي كانوا خلال العهد البيزنطي يستوطينونها أو يستغلونها في التجارة والحرف والفلاحة، شرط الخضوع إلى دفع الجزية على الرؤوس والخراج على الأراضي.

وإذا كانوا في عهد ما قبل الفتح الإسلامي يعيشون في مدن الحاميات العسكرية منفصلين عن البربر ومختلطين معهم في الأرياف و القرى حيث الأقاليم الفلاحية فإن هذا الوضع الاجتماعي وإن استمرت وتيرته خلال القرن الأول الهجري /السابع الميلادي ، إلا أنه في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، قد شهد التبدل بسبب ظاهرة التوطين التي بدأت مع الهجرة العربية في إنتاج بنيات اجتماعية أكثر تنوعا وتنافرا ،

وصار بذلك الروم والفرنجة والأفارقة يعيشون في المدن والأرياف والقرى ، بين أخلاط من العرب والعجم والمولدين والفرس،ووفق ظروف القرنين الأول والثاني الهجريين /السابع والثامن الميلاديين نتتبع مظاهر السياسة التي اعتمدها العرب في مرحلة الفتح وعهد الولاة والدول المستقلة.

2–مجتمع الروم والفرنجة والأفارقة في بلاد البربر غضون الفتح الإسلامي

تشير روايات الفتح الإسلامي ضمن نصوص ابن عبد الحكم والبلاذري والرقيق القيرواني وعبد الرحمان ابن خلدون إلى مظهر الانزلاق السكاني لهؤلاء المستوطنين في القرن السابع الميلادي/الأول الهجري نحو الأرياف والقرى حيث الأقاليم الفلاحية الخصبة وشبكة الأودية في سهول ومرتفعات الحبوب والزيتون والخضر والفواكه في بلاد المزاق و البروقنصلية و نوميديا وموريطانيا القيصرية فصلا على منخفضات الزاب وقسطيلية حيث زراعة النخيل والزيتون(**محمد حسن : الجغرافيا التاريخية ؛مراد عرعار : الظاهرة العمرانية ببلاد الساحل**) ،وهو مظهر موروث من العهد البيزنطي الذي خص كذلك هذه الأقاليم الفلاحية بالقلاع والحصون من أجل تأمين الطرق والمسالك ، لهذا المجتمع الذي صار فيه كبار الملاك المزارعين الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية البارزة في هذه الأقاليم الفلاحية من خلال تنظيم وضعية الذي مكن هذا المجتمع من فرض منتوجاته الفلاحية على ساكنة البحر المتوسط من الفرنجة في صقلية وإسبانيا و روم القسطنطينية وحسبنا أن عمرو بن العاص لما فتح سبيطلة في 27هـ/647م وجد أكثر أموالهم من الذهب والفضة (**ابن عذاري : البيان،ج1**) ولما استفسر عن مصدرها دلوه على طبيعة العلاقات التجارية التي كانت تربطهم بساكنة البحر الرومي –المتوسط– في قولهم "**إن الروم ليس عندهم زيتون فكانوا يأتوننا فيشترون منا الزيت فنأخذ هذا الورق منهم**"أي ورقة الفضة (**ابن عبد الحكم : فتوح إفريقية والأندلس**).

كما رافق هذا النسيج الفلاحي الاستيطاني مظاهر عمرانية وسكانية متداخلة نقلت مصادر الطبقات و الأخبار مظاهرها تتمثل في التفاف القرى والأرياف حول المدن الرئيسية وبالقرب منها الحصون والقلاع وهي الظاهرة التي وصفها الفقيه عبد الرحمان بن زياد وتناقلتها المصادر من قوله:" **كانت إفريقية من طرابلس إلى طنجة ظلا وقري متصلة"(الرقيق القيروان :تاريخ إفريقية والمغرب؛ابن خلدون :العبر ج6)** .

يدل ذلك على أن مدينة أذنة كبرى مدن الزاب مثلا "**كانت دار ملك الروم ومن حولها 360قرية** "(**المالكي:رياض النفوس ج1**)وفي رواية أخرى قدر **الرقيق القيرواني** عددها ب300قرية، وهي عينة لعديد المدن الإفريقية والمغربية التي ارتقت إلى دار للملك غضون النصف الأول من القرن السابع الميلادي/الأول الهجري .

وبصرف النظر عن امتدادات هذه الظاهرة في بلاد البربر فإنها تعكس تداخل الحياة الريفية بالحياة الحضرية في هذه الفضاءات العمرانية ،والتي من خصائصها السكانية تشبث الروم والفرنجة والأفارقة بالأرض التي استوطنوها لقرون من الزمن رغم انتكاساتهم العسكرية المتكررة في مواجهة حملات الفتح الإسلامي .

فهل معنى ذلك أن عرب الفتح خاضوا الحروب ضد بنية اجتماعية فلاحية يقودها كبار الملاك المزارعين –من الروم والفرنجة والأفارقة وحلفائهم من البربر–أكثر منها حربا لها امتداداتها بين الخلافة الإسلامية مقرها(المدينة غ دمشق) وإمبراطورية مسيحية بالقسطنطينية تجمعها علاقات غامضة بنظام الحكم الإفريقي في سبيطلة؟

لا أريد أن أشق عليك أيها الطالب الماجد ،ولكن للمساحات الكبرى عند الاستفسار مكانة في تفسير السؤال الضيق وإلى ذلك الحين أترك لك السؤال يراودك في مساراته وأقتطف من أطرافه ما يفيد موضوع الدرس من خلال:

3–السياسة العسكرية للفتح العربي اتجاه الروم والفرنجة والأفارقة

تدل وقائع الصراع العسكري بين مجتمع الاستيطان البيزنطي وحلفائه البربر من جهة وجيوش الفتح الإسلامي من جهة أخرى أن أغلب المواجهات دارت رحالها بإفريقية ونوميديا كانت في الأقاليم الفلاحية ،انشاء حملة خير الدين بن سعدين بن إبي سرح 27هـ/647م على أرض المزاق .

وعقبة بن نافع في حملته الأولى والثانية بأراضي الحبوب شرق الأوراس وبلاد الزاب ،فضلا على أهداف الكاهنة من الاحتفاظ بالأرياف والقرى في حروبها ضد جيش حسان بن نعمان الذي فضل إستراتيجية الإستحواذ على المدن التي طالها تخريب الكاهنة ، لكن في سياق هذه الحروب كانت هناك ظاهرتان تبرزان عقب نهاية كل حرب أو مناوشة وتتمثل في تشبث ساكنة الريف من الروم والفرنجة والأفارقة بالأرض التي استوطنوها حيث كانوا يحتمون بالحصون والقلاع كلما لحقت بهم الهزائم ، بينما ساكنة المدن من المستوطنين كانوا عقب سقوط المدن في أيدي الفاتحين العرب يغادرون عبر البحر إلى القسطنطينة وصقلية وإسبانيا،وحسبنا من القرائن هذه النصوص التي توضح لك جليا هاتين الظاهرتين :

"**ففي حملة عبد الله بن سعد بن أبي سرح على المزاق سنة 27هـ/647م ، اشترط روم إفريقية على ابن أبي سرح أن يرحل بجيشه وأن يكف عنهم ويخرج من بلادهم " مقابل جعل جعلوه له من الجزية** (انظر ابن عبد الحكم :فتوح إفريقية ومصر ؛المالكي رياض النفوس،ج1).

وأثناء حملة عقبة بن نافع الأولى 50-55هـ/670-674م **"افترق أمر الفرنجة وصاروا إلى الحصون وبقي البربر بضواحيهم "**(ابن خلدون :العبر ،ج6)

وفي حملته الثانية 62-63هـ/681-682م على مدينة أذنة وقراهة بالزاب **"فلما بلغهم أمره لجئوا إلى حصنهم وهرب بعضهم إلى الجبال الوعر "(الرقيق القيرواني :تاريخ إفريقية والمغرب)**

بينما لما قام بغزو تيهرت **"لم يكن للروم والبربر بقتالهم من طاقة فولوا هاربين ،فقتلهم قتلا ذريعا وفر جميع الروم عن المدينة "(الرقيق القيرواني :تاريخ إفريقية والمغرب).**

وفي الحرب بين زهير بن قيس البلوي و الأمير كسيلة بن لبزم سنة 65هـ/684م بموقعة ممس من بلاد المزاق وهي التي قتل فيها كسيلة **"مضى الناس في طلب الروم والبربر ، فلحقوا كثيرا منهم بمزرعة ملمجنة ... ففي تلك الوقعة هلك رجال الروم والمشركين البربر وفرسانهم وأشرافهم ففزع أهل إفريقية واشتد خوفهم فلجئوا إلى الحصون والقلاع"(الرقيق القيرواني :تاريخ إفريقية والمغرب)**

أضف إلى ذلك تصرف الكاهنة أثناء حربها صد حسان بن نعمان 74-86هـ/683-705م حيث اختارت المزارع والمراعي على الذهب والفضة بالمدن التي قامت بتخريبها في قولها**"إن العرب إنما يطلبون من إفريقية المدائن والذهب والفضة ونحن إنما نطلب منها المزارع والمراعي "(الرقيق القيرواني :تاريخ إفريقية والمغرب)**،وهذا ما أدى إلى نتائج وخيمة على ساكنة المدن وخاصة بمدن المزاق يعكس ذلك**"خروج نصارى من قابس وقصطيلية وقفصة ونفزاوة يستغيثون به من أمر الكاهنة ""(الرقيق القيرواني :تاريخ إفريقية والمغرب)** وقد عاين موسى بن نصير 84هـ-96هـ في أثناء ولايته الضرر الذي لحق بالمدن وساكنتها من خلال قول الرقيق القيرواني و**"قدمها موسى فوجد أكثر مدنها**

خالية لاختلاف أيدي البربر عليها "(تاريخ إفريقية والمغرب)، لذلك استدركها بالتعمير فكان **"ينقل العجم من الأقاصي إلى الأداني "(انظر ابن خلدون : العبر ج6)**.

ونتيجة هذا الدرس

أن الفتح العربي في القرن السابع الميلادي/ الأول الهجري ، لم يؤد إلى زعزعة توطين مجتمع الروم والفرنجة والأفارقة بالأرياف والقرى ،وإنما عمل كذلك على إعادة الحياة إلى المدن التي أصبحت خالية أو التي خربت في أثناء الصراع العسكري بين العرب الفاتحين وأمراء البربر المتحالفين مع البيزنطيين ، لكن ما لم يسمح به عرب الفتح ولم يفرطوا في نسيجه الاجتماعي بالأرياف والقرى أتت السياسة الضريبية للدولة العربية في عهدي الولاة والدول المستقلة على تقويضه في القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، الأمر الذي جعل الروم والفرنجة والأفارقة بقايا بين أخلاط من الأعراق الإسلامية التي وطنت أرض المغرب الإسلامي(**حول هذه الأعراق الإسلامية المتنوعة انظر الهادي روجي إدريس الدولة الصنهاجية ؛محمد حسن الجغرافيا التاريخية)**

ملاحظة:

سنتابع دراسة ظاهرة الإضمحلال البطيء للروم والفرنجة والأفارقة في بنية التوطين العربي ضمن درس الهجرة العربية إلى بلاد المغرب الإسلامي من الفتح إلى تمام القرن الثالث الهجري /التاسع الميلادي